



## البند الثاني من جدول الأعمال

### تنفيذ برنامج العمالة العالمي: تحديث

١. تواصل هذه الورقة عملية الإبلاغ العادية عن تنفيذ برنامج العمالة العالمي. فضلاً عن هذا التحديث، اتخذت مبادرة جديدة في إجراء الإبلاغ هذا. ويجدر التذكير بأن اللجنة أعربت في دورتها المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عن اهتمامها الشديد بأن تستمع مباشرة إلى تجارب صانعي السياسة الوطنية في تنفيذ برنامج العمالة العالمي. وهكذا، فقد دعا المكتب هيئات مكونة من الأرجنتين وغانا، وهما بلدان وضعت فيهما منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة برنامجاً قطرياً للعمل اللائق وينفذ فيهما برنامج العمالة العالمي في هذا الإطار، وذلك للتبادل والتفاعل مع اللجنة بشأن تجارب هذه الهيئات. وكمعلومات أساسية لهذا العرض، تستعرض هذه الورقة بشكل موجز التطورات الاقتصادية الأخيرة وتطورات سوق العمل في هذين البلدين فضلاً عن التدابير المتخذة فيهما، بدعم من منظمة العمل الدولية، لجعل العمالة اللائقة تحتل بقدر أكبر صميم عملية صنع السياسة الاجتماعية والاقتصادية لديهما. وبطلب من اللجنة، تتضمن هذه الوثيقة أيضاً تقريراً عن الدعم الجاري والمخطط له من قبل منظمة العمل الدولية بشأن تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والتخفيف من وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو، في بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢. ولقد وقع حدث هام آخر منذ دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ألا وهو مؤتمر العمالة الدولي: وظائف لمستقبل العراق، الذي عقد في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والذي نظمه معاً كل من الحكومة العراقية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للعراق، ولقد اضطلعت فيه منظمة العمل الدولية بدور الوكالة الرائدة على المستوى التقني. ولقد جمع هذا المؤتمر ممثلين عن الحكومة العراقية وعن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في العراق والسلطات المحلية وممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الأمم المتحدة ووكالاتها ومجموعة البنك الدولي ومجتمع المانحين. ولقد اعتمد المؤتمر "إعلان عمان" الذي يعترف بالأهمية الأساسية للعمالة في إعادة أعمار وإنماء العراق، فضلاً عن خطة عمل ترمي إلى اتخاذ تدابير فورية وعلى الأمدين المتوسط والبعيد لخلق وظائف لائقة في العراق. وتتاح نسخ من هذا الإعلان في شكل منفصل إلى اللجنة؛ كما يمكن الإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.ilo.org/public/english/employment/recon/crisis/activ/iraq.htm>

## برامج عمالة وطنية

### الأرجنتين

٣. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبعد ثلاث سنوات من الركود المتداول والبطالة المرتفعة، شهدت الأرجنتين أسوأ انكماش مالي واقتصادي في تاريخها. أن المديونية الهائلة الناجمة جزئياً عن الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة، اضطرت بالحكومة إلى التخلف عن دفع الدين العام والتخلي عن تعادل عملتها بالدولار الأمريكي وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، إنهار النظام المالي والنقدي مخلفاً وراءه انكماشاً اقتصادياً حاداً.

٤. ولقد أدت هذه التطورات إلى زيادة قاسية في نسبة البطالة التي كانت عالية من قبل، حيث ارتفعت من ١٥,٤ في المائة في أيار/ مايو ٢٠٠٠ إلى ٢١,٥ في المائة في أيار/ مايو ٢٠٠٢. ولا تعكس هذه الأرقام بشكل كامل البعد الحقيقي للأزمة في سوق العمل والتمثلة في مستويات شديدة الارتفاع من البطالة والهشاشة وانعدام الحماية الاجتماعية للقوى العاملة. فقد هبطت الأجور الحقيقية بنسبة ٣٠ في المائة خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ وتزايد انعدام المساواة في الأجور تزايداً ضخماً كما ارتفع معدل الفقر ارتفاعاً حاداً من ٣٥,٩ في المائة في أيار/ مايو ٢٠٠١ إلى ٥٧,٥ في المائة في أيار/ مايو ٢٠٠٢.

٥. وبدأت منظمة العمل الدولية في تقديم الدعم إلى الأرجنتين، بناء على طلب من الحكومة و فوراً بعد بداية الأزمة في نهاية عام ٢٠٠١. وجرى استهلال خطة عمل ممولة من صندوق الإجراءات السريعة للمنظمة على نحو مشترك من جانب مكاتب منظمة العمل الدولية الميدانية ووحدات المقر الرئيسي في إطار مذكرة تفاهم وقعت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ من قبل وزارة العمل الأرجنتينية وممثلين عن أصحاب العمل وعن نقابات العمال ومنظمة العمل الدولية. وقد أعلنت الهيئات الثلاثية المكونة عن إرادتها القوية في التعاون لمعالجة الأثر الاجتماعي والعمالي للأزمة وتنسيق سياسات العمل والسياسات الاقتصادية ضمن إطار حوار واسع ("Dialogo Argentino"). كما شملت خطة العمل دعماً مباشراً للقطاعات الإنتاجية التي يحتمل أن تحفز على توليد عمالة سريعة ودعم تقني للمنشآت الأكثر تضرراً بالأزمة، مع إعادة تنشيط المنشآت التي اضطرت إلى الإغلاق. ولقد قدمت المساعدة إلى وزارة العمل وفقاً لهذه الخطة لتحسين برامج دعم للطوارئ وصياغة سياسات وتدابير ترمي إلى رفع إنتاجية العمل وتعزيز الابتكارات التكنولوجية وحماية العمالة وتحسين الأجور الحقيقية. كما دعمت خطة العمل تحسين التنسيق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ورصد وتركيز تأثيرها على انتعاش العمالة.

٦. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٣، حلت محل خطة العمل استجابة متوسطة الأمد تستند إلى قاعدة أوسع تجلت انعكست في المشروع الجاري بشأن "معالجة تحديات العمل اللائق التي تطرحها الأزمة الأرجنتينية"، بغية تخفيف الأثر السلبي للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في دفع عملية إنعاش العمالة وتخفيض الفقر والحرمان والتخفيف من الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي. كما يوفر المشروع خدمات استشارية وبناء القدرات لتعزيز وتحسين رصد وتقديم مثل هذه التدابير على أساس مستدام كتقديم الدعم للعاطلين عن العمل ومراجعة سياسات الأجور والرواتب على أساس عادل وإعادة إدماج العاطلين عن العمل في سوق العمل وإدماج المستبعدين اجتماعياً وتقييم أثر الأزمة على نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي إلى حد ما من خلال تحسين القدرات المؤسسية والتقنية للهيئات المكونة. وتم حتى الآن تنفيذ ما يقرب من جميع الأنشطة التي خطط لها بموجب المشروع واستخدام ٩٠ في المائة من موارد المشروع.

٧. وبالانتقال من استجابة للطوارئ إلى استجابة متوسطة الأمد وتقديم المساعدة لإرساء أسس التنمية المستدامة في الأرجنتين، تم الاعتراف بالدور المركزي لبرنامج العمل اللائق في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد واتخذت خطوات لإدماجه في السياسات الوطنية. ولقد اعتمدت الأرجنتين العمل اللائق كهدف من أهداف الألفية الوطنية مؤكدة على تعهد حكومتها بوضع العمالة في صميم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وقع كل من وزير العمل وممثلين عن أصحاب العمل وعن العمال على اتفاق ثلاثي معلنين عن نيتهم في تحقيق أهداف العمل اللائق من خلال تنفيذ برنامج وطني للعمل اللائق. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٤، أدرجت حكومة الأرجنتين تعزيز العمل اللائق كأولوية في مجالات سياسية ذات صلة على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمستوى المحلي كما حددت ولاية وزير العمل صراحة في قانون العمل الجديد.

٨. وسوف يقدم دعم منظمة العمل الدولية لمساندة الجهود الوطنية لتحقيق هدف العمل اللائق للجميع في الأرجنتين، وذلك بموجب برنامج قطري للعمل اللائق للفترة كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. ولقد حدد البرنامج المتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات عمالة متماسكة، سياسات سوق عمل نشطة (العنصر الأساسي ٧ من برنامج العمالة العالمي) وكذلك تكامل سياسات سوق العمل والعمالة مع أهداف الاقتصاد الكلي (العنصر الأساسي ٤) كمكونات أساسية للبرنامج. ولقد تقاسم خبراء منظمة العمل الدولية معارفهم وخبرتهم في هذه المواضيع مع الهيئات الثلاثية المكونة في حلقة عمل عقدت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ لصياغة البرنامج القطري للعمل اللائق.

٩. ويتم توفير الدعم التقني للحكومة الأرجنتينية في رسم وتنفيذ سياسات سوق عمل و عمالة فعالة وشاملة وفي تعزيز مؤسسات سوق العمل بموجب البرنامج المتكامل لدعم تنشيط العمالة في الأرجنتين (AREA)، الممول من قبل الحكومة الإيطالية والذي تنفذه منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وكالة تقنية تابعة لوزارة

العمل الإيطالية هي وكالة Italia Lavarò SpA. أما الأهداف المحددة للمشروع الذي أستهل في منتصف عام ٢٠٠٤ والذي سيستمر حتى عام ٢٠٠٧ ويغطي سبعة أقاليم، فهي: ترتيب وتوحيد شبكات إقليمية للتنمية الاقتصادية المحلية وترويج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القابلية للاستخدام والوصول إلى سوق العمل وتعزيز وتحسين صياغة سياسات عمالة وسوق عمل نشطة. وتشكل هذه المجالات الثلاثة أيضاً ثلاثة عناصر من العناصر العشرة الرئيسية الخاصة ببرنامج العمالة العالمي. ولقد تم تطوير وتنفيذ هذا البرنامج من خلال المشاركة النشطة والحوار الفعال بين الهيئات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في القطاعين الخاص والعام.

١٠. وقامت منظمة العمل الدولية في الأرجنتين كذلك بعمل تحليلي للتصدي لتحديات العمالة على الأمد الطويل كجزء من تنفيذها لبرنامج العمالة العالمي. وتعالج الدراسة بشأن "مواجهة تحديات العمالة: الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في الاقتصاد العالمي"، بالتحديد العنصر الأساسي ١ (التجارة والاستثمار) و٤ (سياسة الاقتصاد الجزئي المرتبطة بالنمو وبالعمالة) و٧ (سياسات سوق عمل نشطة) و٨ (الحماية الاجتماعية) لبرنامج العمالة العالمي، وتشمل توصيات سياسية لجعل خلق العمالة هدفاً أكثر وضوحاً. وتتمثل النتيجة العامة لهذه الدراسة في الحاجة إلى مؤسسات مصممة بشكل جيد في جميع مجالات السياسة (من أجل أسواق العمل والنظام المالي والسياسة الصناعية والمتعلقة بالخدمات) بغية تحقيق هذا الهدف. ولقد عرضت النتائج والتوصيات الأولية لهذه الدراسة على أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتمون إلى هذه البلدان وذلك على هامش أعمال مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. بالإضافة إلى ذلك يجري في الوقت الحاضر التخطيط لعقد حلقات دراسية في كل من هذه البلدان في أيار/مايو ٢٠٠٥ لعرض ومناقشة مشروع نهائي لهذه الدراسة مع الشركاء الاجتماعيين.

## غانا

١١. لقد أظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غانا نمواً إيجابياً ومستقراً بمتوسط قدره ٤ في المائة سنوياً في العقد الأخير. وتبقى معدلات النمو القطاعي في معظم القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات إيجابية على نحو معقول وقد ساهمت بشكل ملموس في مجموع الناتج المحلي الإجمالي. غير أن أداء الاقتصاد الكلي في غانا لم يسهل التحول الهيكلي الاقتصادي المطلوب. ولا يكاد يكون هناك أي تغيير في التنوع الاقتصادي المحدود، بما في ذلك اعتماده على صادرات المواد الأولية. وتبلغ القيمة المضافة في الزراعة حوالي ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تقترب من نسبة عام ١٩٦١ البالغة ٣٥ في المائة. وفي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، بلغت المواد الأولية نسبة ٦١,٢ في المائة من صادرات غانا مقابل ١١ في المائة من المواد المصنعة. فضلاً عن ذلك، فإن اعتماد غانا على التدفقات المالية الخارجية يعني أن ديون البلد الخارجية تنامت بشكل حاد أثناء فترة الإصلاح. وفي عام ١٩٨٣، بلغ حجم الديون الخارجية ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ارتفع إلى ١٣٢,٢ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠.

١٢. إن هذا النقص في التحول الهيكلي للاقتصاد في غانا أدى إلى تقييد استحداث فرص عمالة جديدة وأفضل واستخدام القوى العاملة بشكل كامل. وما زالت غالبية فرص العمالة تقوم على أنشطة ذات دخل منخفض في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم. ولقد تددت الوظائف في القطاعين العام والخاص المنظمين. ولا يزال استمرار البطالة والبطالة الجزئية وتنامي أشكال العمالة غير المستقرة من السمات الرئيسية للاقتصاد. واستناداً إلى استقصاء معايير العمل في غانا لعام ٢٠٠٠، فإن ٥٢ في المائة من القوى العاملة من الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٦٤ سنة تعمل لحسابها الخاص في الزراعة و ٣,٣ في المائة في الاقتصاد غير المنظم و ١٣,٧ في المائة فقط في وظائف القطاعين العام والخاص المنظمين. ومن الصعب الحصول على بيانات موثوقة بخصوص البطالة الفعلية، لكن يفدر استقصاء معايير العمل في غانا لعام ٢٠٠٠ أن نسبة البطالة بلغت ٦,٧ في المائة ضمن القوى العاملة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة. وتقدر تقارير أخرى نسبة البطالة بمعدل يرتفع إلى ٣٠ حتى ٣٥ في المائة من القوى العاملة.

١٣. وفي سياق استراتيجية الحد من الفقر في غانا، تسعى حكومة غانا حالياً إلى القيام بعدة مبادرات وبرامج ومشاريع تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي وزيادة فرص الحصول على الدخل وخلق فرص العمل. وتستمر منظمة العمل الدولية في توفير الإرشادات التقنية وخدمات الدعم الأخرى في سياق برنامج العمل اللائق. كما حظيت غانا بوصفها أحد البلدان الرائدة لبرنامج العمل اللائق بنشاطات متعددة لدعم الأولويات التي حددها الشركاء الوطنيون الثلاثيون، من مثل تنمية المهارات والهيكل الأساسي

كثيف العمالة والأشخاص المعوقين وتحسين الإنتاجية وتوزيع الأجور والدخل ضمن إطار أكثر تكاملاً لاستراتيجية الحد من الفقر في غانا والنهوض بقطاع الأعمال غير المنظم.

١٤. وفي سياق تنفيذ برنامج العمالة العالمي في غانا، اتخذت منظمة العمل الدولية عدة مبادرات ونشاطات هامة تدعم وضع العمالة في محور استراتيجية التنمية الشاملة، وعلى المستوى القطاعي والمحلي. ولقد دعمت منظمة العمل الدولية على نحو نشط إدماج العمالة في استراتيجية الحد من الفقر في غانا من خلال تحليل مفصل لوضع سوق العمل، كما طورت بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطاراً للعمالة للحد من الفقر في غانا<sup>١</sup>، انعكس في استراتيجية الحد من الفقر. ولقد تم إعداد دراسة على المستوى القطاعي فضلاً عن تنظيم حلقة عمل ثلاثية للاستجابة للعنصر الرئيسي ٢ المدرج في برنامج العمالة العالمي (استخدام التكنولوجيا الملائمة) والعنصر الرئيسي ١٠ (العمالة المنتجة للحد من الفقر) ودورها في مجال التشييد وتوليد العمالة بغية الحد من الفقر في استراتيجية الحد من الفقر في غانا. ولقد ارتكزت هذه الأمور إلى الخبرة الطويلة لمنظمة العمل الدولية في غانا وذلك بتنفيذ برامج هيكل أساسي مؤاتية للعمالة عبر القطاع الخاص، كما ارتكزت إلى نتائج البنك الدولي وإلى إدارة التنمية الدولية وإلى استعراض لتقييم مشتريات البلد، أعدته حكومة غانا. ولقد تركزت مدخلات منظمة العمل الدولية في هذا الاستعراض على قضيتي خلق العمالة وظروف العمل. ولقد أدت هذه النشاطات إلى إعداد وثيقة إعلامية من مكتب المدير العام (يتم مناقشتها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) مع توصيات عملية بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة فرص العمالة من خلال تنمية الهيكل الأساسي والحفاظ عليه.

١٥. ويزمع عقد قمة رئاسية للعمالة في غانا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ تتويجاً للجهود الوطنية الرامية إلى وضع العمالة في مركز الاقتصاد الكلي وعملية صنع السياسات الاجتماعية وذلك كمتابعة لمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والتخفيف من وطأة الفقر. وتهدف هذه القمة إلى تعزيز خلق وظائف لائقة في غانا من خلال: (أ) تعبئة أصحاب المصالح على الصعيد المحلي والوطني في تحديد سياسات الاقتصاد الكلي والهيكلية والقطاعي وثورات القدرة المؤسسية التي تقيد خلق الوظائف؛ (ب) تحديد قطاعات الاقتصاد الرئيسية التي تتمتع بإمكانيات عالية للنمو المولد للوظائف؛ و(ج) إدماج مسألة العمالة في استراتيجيات وإجراءات وبرامج ومشاريع التنمية. ولقد شكلت وزارة القوى العاملة والتنمية والعمالة لجنة تنفيذية وطنية مؤلفة من ١٠ أعضاء لتحضير نشاطات القمة. ولقد حددت هذه اللجنة أربعة مواضيع رئيسية ستتركز حولها مناقشات القمة. وتتمثل هذه المجالات في ما يلي: (أ) سياسات واستراتيجيات مؤاتية للعمالة لتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي؛ (ب) التجارة والعمالة، (ج) المشاركة في الحوار الاجتماعي وخلق الوظائف و(د) تنمية الموارد البشرية والعمالة. ولقد تمت مناقشة هذه المواضيع في عدة حلقات عمل استشارية لأصحاب المصالح بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤ من أجل تبادل وجهات النظر بشأن القيود على خلق فرص العمالة في سياق هذه المواضيع. ومن المتوقع أن يتمخض عن هذه القمة خطة عمل وآليات متابعة وطنية لخلق فرص العمالة والحد من الفقر في غانا ضمن سياق استراتيجية الحد من الفقر في غانا.

١٦. ويقدم دعم تقني مباشر ممول من الحكومة الهولندية بطريقة جديدة تربط أهداف السياسة الوطنية بالنشاط على المستوى المحلي كما هو وارد في العنصر الأساسي ٥ من برنامج العمالة العالمي (تعزيز العمالة اللائقة من خلال روح المبادرة). ففي منطقتين يرتفع فيهما معدل الفقر، وضعت استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية تركز تركيزاً شديداً على العمالة وعلى ترويج العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم. وتقوم لجان تضم موظفين حكوميين محليين وأعضاء منتخبين في الجمعية الوطنية وممثلين عن مشاريع ومجموعات اجتماعية محلية، بالتشاور بشأن الإمكانات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية للناس الذين يعيشون في هذه المقاطعات. وتقدم خطط العمل اللاحقة مقترحات ملموسة للوصول إلى أسواق جديدة وتحسين مهارات العمال وأصحاب المشاريع في المنشآت الصغيرة والحد من استضعاف الأشخاص المعوقين العاملين وإشراك وتقوية المتعاقدين المحليين في بناء الطرق الريفية وتعزيز روح المبادرة لدى النساء وتحسين ظروف العمل والإنتاجية. وإلى جانب تحسين الوظائف وخلق فرص جديدة للمنشآت المحلية، يوفر هذا النهج القائم على المشاركة قاعدة تعليمية لأدوات سياسة جديدة في إطار الاستراتيجية اللامركزية التي ترتبط باستراتيجية الحد من الفقر في غانا، من أجل تقييم استرجاعي وتطبيق قطري واسع النطاق في المستقبل.

<sup>1</sup> أنظر حكومة غانا، منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *إطار عمالة للحد من الفقر في غانا*، جنيف، ٢٠٠٤.

١٧. غانا هي إحدى الدول الأربع في أفريقيا التي أجري فيها عمل لتقييم أثر تحرير القطاع المالي على الفقر. ومن شأن هذا الأمر أن يعزز قدرة البلد على إجراء البحوث بشأن الأبعاد الاجتماعية لإصلاحات القطاع المالي ووضع السياسات الملائمة لتخفيف أثر هذه الإصلاحات على المجموعات الفقيرة والمستضعفة في الاقتصاد.

## متابعة القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي

١٨. في أعقاب انعقاد القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعد فريق عمل تابع لمنظمة العمل الدولية مذكرة استرشادية بشأن استراتيجية على نطاق المكتب ولبرنامج تنفيذية لدعم متابعة القمة. ويتوفر المساعدة التقنية، تقدم المذكرة الاسترشادية مجموعة من المبادئ تشمل المحتويات وقاعدة المعارف والشراكة والعمليات. وتسترشد الاستجابة الاستراتيجية الشاملة بإطار يضع المكتب ضمنه برنامج التعاون التقني الخاص به.

١٩. وستكون عمليات التدخل على المستوى الوطني والإقليمي فضلاً عن مستوى القارة والمستوى العالمي. فعلى المستوى الوطني، ستواصل منظمة العمل الدولية دعمها الرامي إلى إدماج برنامج العمل اللائق في خطط وأطر التنمية الوطنية (استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر). وسيتم تنفيذ دعم منظمة العمل الدولية للمتابعة من خلال مؤسسات متابعة وطنية يتم إنشاؤها من قبل الحكومات كما أوصى بذلك الاتحاد الأفريقي. وسينص هذا الدعم على مشاركة الهيئات الثلاثية المكونة في هذه المؤسسات. ولقد بدأت عملية إنشاء هذه المؤسسات في بعض البلدان، مثلاً في بنن وبوركينا فاسو وبوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر والسنغال. كما يستطيع فريق الأمم المتحدة القطري أن يلعب دوراً حافزاً في متابعة مقررات القمة. وتوفر وثيقة المواضيع التي أعدتها منظمة العمل الدولية لهذه القمة، بالتعاون مع ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة برنامجاً مفصلاً للفريق القطري التابع للأمم المتحدة ليدعم بشكل متماسك خطط العمل الوطنية فضلاً عن القمم الرئاسية/ الوطنية بشأن العمالة عندما يتم تنظيمها (مثلاً في غانا ونيجيريا). وسوف تساعد هذه العملية أيضاً في بناء تعاون وشراكة بين الوكالات لتعزيز الاتساق سعياً إلى دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية / الإقليمية.

٢٠. وعلى المستوى الإقليمي، ستكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في موضع الصدارة في عملية المتابعة بمساعدة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة العمل الدولية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. كما يمكن عقد اجتماعات لجعل نتائج القمة في متناول الجمهور على الصعيد الإقليمي. وستكون منظمة العمل الدولية جزءاً من عملية الاتحاد الأفريقي لتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢١. وعلى مستوى القارة، ستعمل منظمة العمل الدولية عن كثب مع الجهات التالية: "١" لجنة الاتحاد الأفريقي؛ "٢" لجنة العمل والشؤون الاجتماعية؛ "٣" الشركاء الاجتماعيون الذين سيزداد دورهم من خلال مشاركتهم في آليات المتابعة ومن خلال جعل منتدى الشركاء الاجتماعيين يتسم بالسمة المؤسسية. وسوف تستمر منظمة العمل الدولية في تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل وضع اللامسات الأخيرة على إطار السياسة الاجتماعية، ومن أجل لجنة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بترويج العمالة والتخفيف من وطأة الفقر. كما ستستمر منظمة العمل الدولية في تقديم دعمها المحدد بشأن بناء القدرات إلى لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانات مختارة للجماعات الاقتصادية الإقليمية ووزارات العمل والشركاء الاجتماعيين.

٢٢. وعلى المستوى العالمي، ينبغي الاستمرار في إدماج استراتيجيات وسياسات العمالة للبلدان الأفريقية في أطر وخطط الشركاء الإنمائيين من أجل المساعدة الإنمائية. وسيتم التماس التحالفات الاستراتيجية مع مؤسسات بريتون وودز والبنك الإنمائي الإفريقي والأمم المتحدة والتحالفات الثنائية ومتعددة الأطراف لدعم برنامج العمل اللائق، بما في ذلك عبر مهمات استراتيجية إلى مقراتها الرئيسية.

٢٣. ومن أجل التنفيذ الفعال لدعم منظمة العمل الدولية للمتابعة، هناك مسائل رئيسية حاسمة بالنسبة للعملية الشاملة. ولا بد من تقييم عناصر مثل نوعية قاعدة معارف منظمة العمل الدولية ونظم معلومات سوق العمل وبناء القدرات والشراكات وتعبئة الموارد.

٢٤. واللجنة مدعوة إلى التعليق على التقرير بهدف تقديم الإرشاد بشأن وضع وتنفيذ برنامج العمالة العالمي في المستقبل.

جنيف، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

هذه الوثيقة مقدمة للمناقشة.